قراءة شاملة

-١-

إن دعوة الأنبياء والرسل لأقوامهم التي أوردها النص القرآني تبين لنا الأسلوب الواجب إتباعه في الدعوة والعلاقة مع السلطة القائمة، خاصة إذا كانت جائرة وظالمة.

ولعل مميزات هذا الأسلوب النبوي، تمثلت في البلاغ المبين، وبلسان القوم، حتى لاتكون للمبلغين حجة بأنهم لم يفهموا، ولم يستوعبوا رسالة الرسول لغموضها وعدم وضوحها، وحتى هذه الدعوة التي اعتمدت على القول فقط، كانت لها معارضة شديدة من الكافرين، فمن سد الآذان حتى لايسمعوا كلام الرسول، إلى التهجير، أو الرمي في النار، والاتهام بالسحر حيناً، وبالجنون حيناً آخر، والسخرية والقتل أحياناً.

وبالرغم من ذلك كله نجد الأنبياء والرسل قد صبروا صبراً عظيماً، على أذى أقوامهم ولم يلجؤوا إلى العنف، أو حتى طلب الإبادة للكافرين من قبل الله عز وجل، إلا في حالة استنفاذ الفرص، كحال قوم نوح، وقوم لوط، وقوم فرعون، وللإبادة هذه وظيفة تطهيرية من أجل صالح الجماعة البشرية، ومن سمات دعوة الأنبياء والرسل الحلم، وهو خلق يجب أن يتحلى به كل إنسان، ويلزم الدعاة أكثر من غيرهم لأن غاية الدعوات، هو إنقاذ الآخرين، وليس الكسب المادي، أو المعنوي، بل كان شعار الأنبياء على مر التاريخ إنما أجري على الله. فلا بد لمن يسعى لإنقاذ الآخرين من أن يتحمل كافة أنواع الصعوبات، لأن طريقه محفوفة

بالمخاطر التي صنعها المستكبرين منهم، وهم الذين هددت بتلك الدعوات مصالحهم المادية والمعنوية فمنهم من زالت سطوته، وهيبته العقائدية، ومنهم من زلزلت مكانت الاجتماعية وهؤلاء المتضررون موجودون في كل زمان ومكان، مادامت هناك دعوات تغيرية نحو الخير والعدل والمساواة.

ان أهم ميزة لدعوة الأنبياء والرسل بعد البلاغ المبين، هي الدعوة باللين والرفق بالآخرين، مهما كان استبدادهم وظلمهم، وهذا ماجعل سجل الرسل والأنبياء خالياً من أي حادثة عنف، أو اتهام بعنف من قبل الآخرين، إلا موسى عليه السلام، وكانت حادثة القتل غير مقصودة، ورغم ذلك فقد أثارها فرعون في وجه موسى عليه السلام، ومع أن فرعون نموذج الاستكبار والظلم في التاريخ البشري، فإن الله تعالى أمر موسى وهارون عليهما السلام بدعوته بالقول اللين والرفق.

-٢-

ولقد أصاب رسول الله ﷺ من الأذى والسخرية الشيء الكثير، فالاتهام بالجنون حيناً وبالسحر حيناً آخر، وبرمي الشوك في طريقه مرة، وضربه بالحجارة في الطائف مرة أخرى، إن مالاقاه رسول الله صورة لما لاقاه الأنبياء من قبله، فذو قربى جاف وحلف، وعم مكذب، وقبيلة لم يؤمن منها إلا القلة، مع اصرارها على اسكات دعوة الحق، مهما كان الثمن. وفي مقابل ذلك نجد سلوك رسول الله ﷺ غاية في العفو والصفح والصبر والحلم، فمايزال دمه الشريف يسيل على وجهه وهو في الطائف، حتى يبعث له الله ملك الجبال ليأمره إن شاء بإنزال العقوبة بقومه، فكان رده ﷺ: أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده ولايشرك به شيئاً.

إن هذا الموقف مثال وقدوة لكل من يسعى إلى دعوة الآخرين من أجل

انقاذهم، لأن رسول الله ﷺ لم يبعث لإنهاء الكفر وإكراه الناس على الدين الذي جاء به، بل بعث لينهي الظلم، وينشر العدل والحرية لكل الناس أياً كان معتقدهم الديني فلا يمارس عليهم الظلم، ولا يمارسونه على غيرهم.

أما مهمة الرسول ﷺ في المرحلة المكية لم تكن إلا البلاغ المبين، بشتى الوسائل الممكنة، والمتاحة، وبدون أدنى مقاومة للكافرين، حتى أنه لم يسمح للصحابة في الدفاع عن أنفسهم، وهم الذين أصابهم في سبيل عقيدتهم ألوان شتى من العذاب، والاضطهاد، فمن الحرق والتعذيب في رمضاء مكة، إلى التهجير عن الوطن، أو التعذيب حتى الموت، كل هذا من أجل أن يتراجع المسلمون عن عقيدتهم، وأغلب المسلمين الأوائل كانوا من العبيد والجواري والضعفاء، الذين لا سند قبلي لهم، لقد كان الصحابة في مرحلة أداء الواجبات، دون طلب الحقوق.

لكن العذاب والأذى اشتد بأصحاب رسول الله، مما جعل أحدهم يطلب من الرسول أن يدعو الله لهم بالخلاص، من أتون هذا العذاب الأليم، إلا أن رسول الله غضب من هذا الطلب وقال لهم: «.. لقد كان من قبلكم ليمشط بمشاط الحديد مادون عظامه من لحم أو عصب مايصرف ذلك عن دينه». لأن العقيدة العظيمة التي يسعى حاملوها لتخليص البشرية من العبودية والظلم والاستعباد، لابد لمعتنقيها من أن يقدموا تضحيات جساماً تتناسب مع عظمة هذه الرسالة، وبذلك يفرز الخبيث من الطيب، والمؤمن من المنافق، ويتبين مدى التزام المسلمين بهذه العقيدة مهما كانت النتائج. متحلين بالصبر والحلم وكظم الغيظ، لأنهم هم القادة الحقيقيون للمجتمع المنشود الذين يسعون لإقامته، وهم الذين سيصلون إلى هذه القيادة دون أي إدانة حتى من أعدائهم، ولم يكن لهم ذنب سوى أن يقولوا ربنا الله، أن الذين انصهروا في بوتقة العهد المكي من الصحابة، هم أكثر قدرة من غيرهم على قيادة المجتمع المسلم الجديد، لأن نار المحنة صقلت معادنهم وجعلتها أكثر مضاءً وأصالة.

ويبقى فتح مكة المحك الأساسي لقيم وأخلاق المسلمين في استيعابهم للآخر المخالف للعقيدة، ومن كان بيده سوط العذاب الذي أوقع بالمسلمين أبشع صور التعذيب قبل سنوات خلت، وهؤلاء المهجرون من مكة أصبحت لهم الآن القوة والسيادة. إن المستضعفين الذين هاجروا من مكة إلى المدينة استطاعوا أن يبنوا دولة ذات سيادة، ومنعة وعزة، فتغيرت المعادلة انقلب الضعف قوة، وصار للأفراد المستضعفين دولة، وصار المستكبرون من كفار قريش، أفراداً مهزومين ولو انتقم المسلمون من كفار قريش لكان العدل، لكن رسول الله ﷺ بلغه أن سعد بن عبادة، قال لأبي سفيان: اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الكعبة. فلم يرضى رسول الله ﷺ هذا الرأي من سعد [وسعد من الأنصار ولم يلق أي نوع من العذاب] وقال ﷺ: «بل اليوم يوم المرحمة..» ومن الملاحظ أن الشاهر سيفه رجل مسلم من أهالي المدينة لم يلق أي عذاب أو أذى في سبيل عقيدته، ومن هنا تبين لنا عظمة الدرس النبوي الذي ربى عليه الصحابة في المرحلة المكية من خلال تعويدهم الصبر وكظم الغيظ والحلم، لأن من يملك القوة ولايملك هذه الصفات القيادية تصبح القوة الموجودة في يده خطراً عليه وعلى الآخرين.

لقد استطاع رسول الله ﷺ إنهاء دورة العنف في المجتمع الاسلامي الأول عندما خاطب كفار مكة.. اذهبوا فأنتم الطلقاء..، وهذا الموقف في إنهاء العنف يماثل قول عيسى ﷺ لأحد حواريه عندما استل سيفه من غمده فأوقفه المسيح ﷺ قائلاً له: (إن جميع من يمتشقون السيف، بالسيف يفنون).

وبعد هذه اجابات للأسئلة التي طرحت في بداية الفصلين الأول والثاني تبين نموذج العلاقة في القرآن والسيرة النبوية بين الحاكم والمحكوم، أو بين صاحب الفكر، وصاحب السلطة.

-٣-

لكن كيف تكون علاقة المسلم بالحاكم الظالم من خلال الأحاديث النبوية؟

لم يترك رسول الله عليه الصلاة والسلام شيئاً يهم المسلمين إلا نبههم إليه مشجعاً إن كان خيراً، ومنذراً ومحذراً إن كان الأمر شراً وسوء عاقبة.

فقد حدد رسول الله واجبات وحقوق كل من الحاكم والمحكوم، وحصر طاعة المحكوم للحاكم في المعروف فقط، وعصيانه فيما يأمر من معصية، وبهذا يتحول المسلم من عصا بيد السلطان، إلى إنسان صاحب فكر يقبل ويرفض تبعاً لمبادئ هذا الفكر، ويحذر رسول الله المسلمين من الخروج على الحاكم الظالم، مادام مقيماً للصلاة، ولم يظهر كفراً بواحاً. وذلك ضماناً لاستقرار المجتمع وتجنيبه أخطار الفتن. لكن هذا الموقف لايعني استسلاماً سلبياً للحاكم، بل على المسلمين أن يناضلوا ضده بأسلوب سلمي قاعدته قول الحق أينما كانوا لايخافون في الله لومة لائم، ومن يموت نتيجة قول الحق فهو شهيد، والشهادة غاية المسلم في هذه الحياة، أما من يعارض الحاكم بالسيف ويموت نتيجة صراع مسلح وتنظيمات سرية فالقاتل والمقتول في النار، وفي حال اشتداد ظلم الحاكم وجوره، فعلى المسلم أن يؤدي الحقوق التي عليه، بلا معصية لله، ويسأل الله حقه. وبذلك في مرحلة أضعف الإيمان، وهو الإنكار في القلب. وفي حال ابتليت البلاد بفتنة داخلية فما هو موقف المسلم؟ يحذره رسول الله من المشاركة فيها، ويرغبه بالصبر وليكن كخير ابني آدم المقتول، لا القاتل وفق هذه المعايير تشكل المجتمع الاسلامي في العهد النبوي.

لكن من هو الذي يقول كلمة الحق أمام السلطان الجائر؟ وماهي صفاته؟ لابد لمن يقوم بهذه المهمة الجليلة والخطيرة من صفات معينة، قديماً كانت من اختصاص الفقهاء والعلماء، أما حديثاً فيجب أن يكون لمجلس محايد، يراقب تصرفات

السلطات والمسؤولين، وله الحق في إبطال التصرف غير القانوني.

لقد حدد ابن تيمية ثلاث صفات للآمر بالمعروف والناهي عن المنكر: العلم والرفق والصبر. وتعود أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لما لكلمة الحق من فاعلية، وهي الضمان الوحيد لعدم تراكم الخطأ في الجماعة، ولانتشار العدل والمساواة بين الجميع. لأن الظالم لو أراد أن يظلم فسيضع في حسبانه أن هناك أفراداً لايسكتون على خطأ أو منكر، ولو كلفهم هذا الموقف حياتهم، وهؤلاء الأفراد ظاهرة اجتماعية وليسوا أفراداً متفرقين. بهذا يبدأ الصراع بين الظلم وأهله من جهة، وبين الحق وأهله من جهة ثانية. وهذه هي المعارضة التي يتبناها الاسلام، وهي ليست سلبية انسحابية كما تبدو على السطح إنما هي غاية في الايجابية لأن المهم في كل عمل إنساني هو عاقبة هذا العمل.

ومن دروس التاريخ القديم والمعاصر نجد أن المعارضة المسلحة لأي حاكم ليست في صالح الجماعة، لأن موازين القوى غير متكافئة، بين الطرفين، وسيزداد الظالم ظلماً في حال استمراره في الحكم، أو تتفتت البلاد ويموت الأفراد بين الجوع والحرب الأهلية، والشواهد كثيرة في واقعنا المعاش.

-٤-

أما في علاقة الفقهاء بالسلطان (الجانب النظري) حاولت أن أجد إجابة لكل سؤال مما يأتي.

ماهي أهمية وجود الحاكم عند المسلمين؟

وهل وجوده واجب عقلاً أم نقلاً أم كليهما؟

وهل يمكن للأمة أن تستغني عن وجود الحاكم؟

لقد أمر رسول الله ﷺ النفر الثلاثة بتأمير أحدهم، وفي هذا دلالة واضحة

لأهمية الامارة في الجماعة الاسلامية، وهذا الأمر الجليل هو الذي أثير حوله أول خلاف بين الأمة، ورسول الله لم يدفن بعد، فاختاروا خليفة، لأن الأمة تكون آثمة في حال عدم اختيار خليفة يقيم أمر الدين والدنيا.

أما في وجوب الخلافة، انقسم المسلمون إلى ثلاثة أقسام، فأهل السنة يرون الخلافة واجبة نقلاً وعقلاً وهي مصلحة اجتماعية بالرغم من ضرورتها. والشيعة يرون وجوب الخلافة نقلاً لأنها أصل من أصول الدين، ولايجوز للرسل عليهم السلام إغفاله واهماله ويختلف الخوارج في قضية وجوب الخلافة فالمحكمة الأولى ترى أن لايكون في العالم إمام أصلاً، أما النجدات فقد أجمعوا على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط، إنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، ويجوز إقامة الخليفة إذا كانت له حاجة ولايتم التناصف إلا به. أما بقية الخوارج فتقول بوجوبها عقلاً ونقلاً. وانقسم المعتزلة إلى قسمين حيال وجوب الخلافة. قسم قائل بوجوبها شرعاً وهم البصريون، ويختلف البغداديون وأبو عثمان الجاحظ من البصريين عن القسم الأول بالقول بوجوبها عقلاً.

فما دام منصب الخلافة واجب فماهي صفات ممن يرشح أو يشغل هذا المنصب؟ لقد وضع الفقهاء شروطاً وصفات يجب أن تتوفر في الحاكم أو فيمن يرشح لهذا المنصب، فتباينت الشروط من فقيه لآخر، ومن زمن لآخر، وتتابع التخلي عن الشروط الموضوعة حتى أجازوا حكم المتغلب، وحكم العبيد؟! وأشادوا بحكم المرأة في تجربة أروى بنت أحمد اليمانية، علماً أن من شروط الامامة أن يكون ذكراً؟!

إن الأطر السياسية النظرية لممارسة السياسة في الاسلام جاءت في المرحلة التالية لوجود السلطة السياسية وخاصة بعد انقلاب دولة العقيدة إلى دولة الملك السياسي فالشروط النظرية لم تأت بالسلطة السياسية، إنما السلطة السياسية وضعت الشروط النظرية التي تنطبق عليه لتبدو شرعية. فكانت النظرية السياسية

التي أرسى قواعدها الفقهاء والمتكلمون تابعة للسلطة السياسية مبررة ومهادنة لما تراه من انحراف، فكانت نظرية لتثبيت سياسة الأمر الواقع، وأنه ليس بالإمكان أفضل مما كان!

أما شروط وصفات الحاكم فكانت متباينة بين الفرق الاسلامية، فعند أهل السنة (العدل - العلم - الكفاية وسلامة الحواس والأعضاء، والذكورة، والحرية، والنسب) وقد كان خلاف في قضية النسب فمن قائل بضرورة أن يكون قرشياً، ومن قائل أن الاسلام جاء لينهي هذه العصبية وأن النسب لا عبرة له في قضية الحكم، وقد تنازل أهل السنة كثيراً في شروط الحاكم حتى لم يبق شرط ينطبق على الحاكم مما قد وضعوه سابقاً، لذلك قالوا بإمامة المتغلب، والسمع والطاعة له في المعروف..

لكن الخوارج اختلفوا عن الفرق الاسلامية بشروطهم التي وضعوها لمن يتقلد منصب الخلافة، فكانوا أصحاب نظرية سياسية ديمقراطية متقدمة. فقالوا بأن الخلافة حق لكل مسلم مادام كفواً لها سواء كان قرشياً أو غير قرشي، عربياً، أم عجمياً. ومن شروط الخليفة الاسلام والعدل بدل الحرية والعروبة. ويفضل أن يكون الحاكم ممن لا عصبة له من أجل سهولة عزله، أو تغييره، وإن أبى يسهل قتله!.

أما الشيعة الزيدية فتفضل أن يكون الامام عدلاً فاطمياً، وأن يخرج داعياً لنفسه إلا أن الامامية حصروا الامامة في ولد علي من فاطمة رضي الله عنهما. ومادام يأتي بالوصاية فلا شروط مسبقة لديهم، لكنه سيكون أعدل وأعلم الموجودين، والغريب أن هذه الدعوة لاتختلف كثير عن الملك بالوراثة، فلا فرق مادام الحكم محصوراً في بيت معين وسلالة معينة.

كيف نخرج من مأزق عدم توفر الصفات التي وصفها الفقهاء للحاكم؟ مادامت الشروط التي وضعت مثالية إذن لايمكن وجودها في شخص واحد لهذا

قال الفقهاء بإمامة المفضول مع وجود الفاضل حلاً لهذا المأزق السياسي النظري في المجال التطبيقي. فقد اتفق جميع الأئمة على جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل، عدا الامامية الجعفرية والخوارج، الذين يرون ضرورة أن يكون الخليفة أفضل الموجودين، ويجيز الخوارج أن يكون هناك خليفتان في حال عدم توفر الشروط في شخص واحد.

لكن ماهو موقف الفقهاء تجاه الحاكم المتغلب؟ في هذه الحالة أمامنا ثلاثة احتمالات: الأول: وجوب الطاعة في غير معصية تبعاً للأثر المروي عن النبي ﷺ. الثاني: المعارضة الكلامية من قبل الفقهاء والعلماء في حدود كلمة الحق وعدم إثارة الفتن. الثالث: المواجهة المسلحة والخروج على السلطة القائمة.

لقد اتفق أغلب فقهاء السنة على وجوب طاعة الحاكم المتغلب في غير معصية، ومن هؤلاء الامام الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل، أما الشيعة الجعفرية، فكان موقفهم تقية عدا الامام زيد الذي كان موقفه واضحاً وتطبيقياً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متأثراً بفكر المعتزلة لكن الامام أبو حنيفة كان له موقف متذبذب بين القول بشرعية الخروج وعدم تطبيقه لهذا الرأي بالخروج معهم شخصياً، فكان موقفه خطيراً، لأن فتوى واحدة للفقيه في قضية سياسية ساخنة كافية لتثوير جماهير المسلمين خاصة العامة منهم بينما نجد أن موقف الامام أحمد بن حنبل كان مسؤولاً وواعياً لأهمية موقفه ولكل كلمة تخرج من فمه في قضية (خلق القرآن) على الرغم من كل أنواع الاضطهاد والعذاب والسجن التي مورست عليه.

إلا أن الخوارج يرون أن الحاكم المتغلب غير شرعي يجب خلعه أو قتله وهم الذين رفعوا شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأعلى مراتبه ألا وهو التغيير باليد، وذلك كي يكونوا مؤمنين حقاً، لأن الإيمان ماوقر في الصدر وصدقه العمل. إن الخوارج كحركة لم يعوزهم الاخلاص يوماً، بل كان ينقصهم الصواب في عملهم.

إن قضية تكفير الآخر الذي لايقول برأيهم هي ميزة أساسية لهم، فعندهم وجوب تطابق العمل مع القول، وقد وصفهم الامام علي بن أبي طالب عندما سأله أحدهم: أمنافقون؟ قال: لا، لأن المنافقين لايذكرون الله إلا قليلاً، قيل: أمشركون هم؟ قال: لا، من الشرك فروا، قيل له: فما حالهم؟ قال: إخواننا بغوا علينا. أما تعامله معهم فقد حدد بنقاط ثلاث: «لكم علينا ثلاث لانمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولانبدؤكم بقتال، ولانمنعكم الفيء مادامت أيديكم معنا».

يلاحظ من كلام الامام علي رضوان الله عليه، أن المعارضة مباحة مالم تنتقل إلى مقاومة مسلحة، وإن وصلت إلى المعارضة المسلحة، فلهم حقوق اجتماعية ودينية، منها مشاركة المسلمين عبادة الله في المساجد، وإعطاؤهم حظهم في الفيء، ولايبدؤون بقتال.

لعل لغة الحوار مع المعارضة هي السلاح الوحيد والأكيد في ارجاعهم إلى الجماعة. وقد كان عهد عمر بن عبد العزيز مميزاً بالعدل والحوار مع الخوارج الذين هدأت ثورتهم فترة خلافته.

وفي غياب لغة الحوار بين الحكام والمعارضين لهم، سيكون الجو الاجتماعي مهيأ للفتن، وللتكفير المتبادل بين الطرفين، فالحكام يوردون نصوصاً تبين أن معارضيهم خوارج يجب قتالهم، أو ابادتهم تحت ذريعة أمن واستقرار المجتمع، وإذ يقومون بتصفية هؤلاء فقد استندوا إلى شرعية قانونية واجتماعية ودينية، لأن هذه المعارضة المسلحة تهدد كيان المجتمع والحاكم على السواء ومن حقه الدفاع عن منصبه وعن الجماعة التي هو مسؤول عنها، وتأمين جو الأمن والاستقرار أحد وظائفه الأساسية في المجتمع.

بينما نجد المعارضة تكفر الحاكم وترى أن الخلاص منه رسالة دينية، ووطنية، فتورد الآيات التي تصف من لم يحكم بما أنزل الله بالكافرين، وبالظالمين، وبالفاسقين. علماً أن هناك اتفاق على هذه الآيات فسرت بوجه مغاير لسبب

نزولها واعتبرتها بعض الحركات الاسلامية التي اتخذت العنف طريقاً للتغير سنداً شرعياً في قتال السلطة القائمة. «.. أن هذه الآيات الثلاث نزلت بإتفاق المفسرين وأئمة الحديث في حق يهود تحاكموا إلى رسول الله ﷺ في شأن إقامة حد الزنى على امرأة زنت أو في حق يهود جلدوا.. حيث كان يجب الرجم، فاستحلف أحدهم: أهذا هو حكم الله فيما تعملون؟ فأقر بأن اليهود غيروا وبدلوا.. روى ذلك، مسلم في صحيحه وأحمد وأبو داود وابن حرير كلهم عن البراء بن عازب».[1]

وهنا يبدو دور الفقهاء الحقيقي في شرح وتفسير الآيات التي تكون مثار خلاف والوصول إلى حقيقة علمية محايدة، يقنع بها الجميع، بحيث لاتبقى هذه الآيات مصدراً لفهم خاطئ، وتفسير يدمر الفرد، ويقلق أمن واستقرار الجماعة.

-٥-

لكن كيف نخرج من هذه الأزمة؟ هل نلغي المعارضة نهائياً وهذا ضد طبيعة الأشياء؟ أم يبقى الحاكم إلهاً لا يحاسب ولا يناقش فيما يفعل ويأمر؟

أم يستمر الصراع بينه وبين معارضيه بحيث تفتت وحدة الجماعة وتثار الفتن؟ هنا تبدو وظيفة الفقيه وعلاقته بالسلطان، ليكون حكماً ومنظراً سياسياً، لحدود كل من الفئتين.

إن علاقة الفقيه بالسلطان علاقة قديمة قدم التاريخ الانساني نفسه، على الرغم من التسميات المختلفة للفقيه. فعندما كان السلطان مؤلهاً نفسه كان في حاجة إلى من يجعله شرعياً في نظر رعيته، وهذه مهمة الكاهن الذي شاركه السلطة آنذاك، ثم جاءت الأديان السماوية لتعيد العلاقة إلى إطارها الصحيح وهي عبادة الله

---

[1] البوطي، محمد سعيد رمضان. هكذا فلندع إلى الاسلام، أبحاث في القمة (٩)، (دمشق: مكتبة الفارابي، [د.ت])، ص٨١.

الواحد.

فكلما كانت العلاقة بين الفقه والسلطان علاقة تكامل وتزاوج لايعرف العقم، وتعاون متبادل كانت النتيجة في صالح الأمة، فالنور لايتولد إلا من التقاء القطبين السالب والموجب فيمر التيار في الدارة الكهربائية، ويشع النور.

أما إذا كانت العلاقة صراعاً حيناً ونفاقاً تارة، إقصاءً تارة أخرى، فإن البلاد مهددة باستبداد شديد، وبإمكانية ظهور فتن وتنظيمات سرية لأنها لاتعيش إلا في جو الاستبداد والقهر في سراديب الظلام. وإن طرفي العلاقة (الفقيه والسلطان) هما ركيزتا أي اصلاح اجتماعي.

ولقد توحدت السلطتان المعرفية والسياسية في شخص واحد، وفي نموذجين مختلفين كل الاختلاف، النموذج الأول: الملك المتأله (فرعون)، أما النموذج الثاني: الرسول الملك أو الرسول القائد للجماعة (سليمان، داود، محمد عليهم الصلاة والسلام). ويبقى الفرق بين الممارستين كالفرق بين الطاغية والرسول.

إن الحاكم يمارس سلطته بوسيلتين متباينتين:

الوسيلة الأولى: القمع لأن السلطة في جوهرها قمعية، ولكنها لاتستطيع بالقمع وحده أن تحتفظ بسيادتها وتحقق مشروعاتها وتحصل على مشروعيتها، التي هي شرط ضروري لاستمرارها في مجتمع متوازن.

أما الوسيلة الثانية: فهي المعرفة الدينية والدنيوية التي تحقق مشروعية وجودها. فالحاكم يدرك أنه لاسلطة سياسية له ولا مشروعية لحكمه، ولا إخضاع للمجتمع، بغير امتلاكه للسلطة المعرفية المتمثلة بالفقيه والمثقف، وقد كانت محنة (خلق القرآن) أنموذجاً لمحاولة جمع السلطتين الدينية والدنيوية في يد واحدة من قبل المأمون لأن غاية السياسي انضباط الرعية والتوحد في سلوكها ضمن حدود الممكن. مما يبعث على الاستقرار والاستمرار.

إن وجود الوظيفتين السياسية والدينية ضروري في كل المجتمعات، لأن

المجتمع بلا رئيس أو قائد لايستطيع الاستمرار، كذلك فإن غياب المفكر أو الفقيه الديني سوف يؤثر على إنسانية الإنسان في تعامله مع الحاكم. وطرفا العلاقة غايتهما الإنسان ومشكلات الإنسان.

يستطيع السياسي أن يمارس سلطته بالقوة والمال على الفقهاء في حال عدم انصياعهم لما يريد منهم، فيبدأ أولاً بالترغيب، فإذا فشل استعمل احتياطه المستعد دائماً ألا وهو القوة القمعية، فيمارس الاضطهاد والسجن والضرب، وكم من الفقهاء والمثقفين ماتوا في سجون السلطان.؟!

لكننا نتسائل لماذا كل هذا الخوف من الفقيه؟، فيحاول ارضاءه حيناً، والبطش به وإبعاده حيناً آخر.

يعود ذلك إلى أن الفقيه صاحب أقوال فيما يجب أن يكون، ومدى مطابقة الكائن لحدود الشريعة، فمجرد افتاء واحد يبين فيه عدم شرعية تصرف الحاكم، حتى يزلزل كيان السياسي، ويهدد استقراره، لذا يحرص السياسي على أن لايقطع الشعرة بينه وبين الفقيه.

لكن يستطيع السياسي أن يشتري بعض الدينين ويلبسهم الثوب الديني الرسمي لدولته. إلا أنه في قرارة نفسه لايحترم هؤلاء لأنهم مرتزقة ومنافقون. لايمكن الاعتماد عليهم لأن قربهم الزائد من السلطة السياسية جعل صورتهم مشوهة عند الجماهير فأطلقوا عليهم، فقهاء السلطان وعلماء السوء.

وهنا يظهر دور الفقيه الحق المخلص لدينه ولأمته من خلال مد الجسور بين الحاكم وشعبه وهذه الجسور ممثلة بالفقيه نفسه الذي ينقل هموم الشعب في القاعدة إلى الحاكم في القمة، مخترقاً حاشية الحاكم وبطانته لأن هذه الحاشية إذا كانت حاشية سوء تستطيع أن تعزل الحاكم عن شعبه وتزيد في علو الجدار الذي تقيمه بين الشعب وحاكمه، تشويها للحاكم، وكسب مزيد من الأطماع المادية.

لذا فإن الفقيه هو المؤهل لقول كلمة الحق، لأنه لاينتظر هدايا وأموال الحاكم،

ولايرغب في إثارة الفتن، بل ناصح مخلص من أجل المصلحة العامة للأمة. ويرجع الغزالي فساد الأمة لفساد العلماء.

ويقول الأصمعي: (إثنان إذا صلحا صلح الناس، الأمراء والفقهاء).

وحتى لاتغرق السفينة بمن فيها يجب الأخذ على أيدي من يحاول خرقها وقد كثرت محاولات الخرق هذه في الآونة الأخيرة تحت شعار مايسمى بالتطرف الديني، لذا حاولت قدر استطاعتي أن أتناول دراسة جانب من هذه المشكلة. وذلك بدراسة صيغة المعارضة السياسية في الاسلام للحاكم من خلال علاقة الفقهاء بالسلطان لأن هؤلاء الفقهاء هم مصدر معرفة لعوام الأمة وأئمة مذاهب في العبادات.

ومادام طرفي العلاقة الفقيه والسلطان يعملان لصالح الأمة كل بوسائله فلا بد من أن يكون الجسر بينهما قوياً، ومفتوحاً، لأنه لابد من تعاون الفقيه مع السلطان، ولابد من فتح باب الحوار من قبل السلطة القائمة مع معارضيها من أبناء الأمة.

فالخطر يأتي من سيادة جو الاستبداد، وليس من سيادة جو الحرية والحوار بين الجميع حكاماً ومحكومين.